

بحار الأنوار

[332] لا في محل فتنى الجواهر، وقال أبو هاشم وأشباعه: يخلق فناء واحد لا في محل فينفي به الجواهر بأسرها، وأما الثالث وهو أن فناء الجواهر بانقطاع شرط وجوده فزعم بشر أن ذلك الشرط بقاء يخلقه الله تعالى لا في محل، فإذا لم يخلقه الله تعالى عدم الجواهر، وذهب الاكثرون من أصحابنا والكلبي من المعتزلة إلى أنه بقاء قائم به يخلقه الله تعالى حالا، فإذا لم يخلقه الله تعالى فيه انتفى الجواهر، وقال إمام الحرمين: إنها الاعراض التي يجب اتصاف الجسم بها، فإذا لم يخلقها الله تعالى فيه فنى، وقال القاضي في أحد قولي: هو الاكوان التي يخلقها الله في الجسم حالا فحالا، فمتى لم يخلقها الله في انعدم، وقال النظام: إنه ليس بباق بل يخلق الله حالا فحالا فمتى لم يخلق فنى، وأكثر هذه الاقاويل من قبيل الابطال، سيما القول بكون الفناء أمرا محققا في الخارج ضد اللبقاء قائما بنفسه أو بالجواهر، وكون البقاء موجودا لا في محل، ولعل وجه البطلان غني عن البيان. ثم القائلون بصحة الفناء وبحقية حشر الاجساد اختلفوا في إن ذلك بالايجاد بعد الفناء أو بالجمع بعد تفرق الاجزاء؟ والحق التوقف، وهو اختيار إمام الحرمين حيث قال: يجوز عقلا أن تعدم الجواهر ثم تعاد، وأن تبقى وتزول أعراضها المعهودة ثم تعاد بنيتها ولم يدل قاطع سمعي على تعيين أحدهما، فلا يبعد أن يغير أجساد العباد على صفة أجسام التراب، ثم يعاد تركيبها إلى ما عهد، ولا يحيل أن يعدم منها شئ ثم يعاد، والله أعلم. احتج الاولون بوجوه: الاول الاجماع على ذلك قبل ظهور الخالفين كبعض المتأخرين من المعتزلة وأهل السنة، ورد بالمنع كيف وقد أطبقت معتزلة بغداد على خلافه؟ نعم كان الصحابة يجمعون على بقاء الحق وفناء الخلق بمعنى هلاك الاشياء وموت الاحياء وتفرق الاجزاء لا بمعنى انعدام الجواهر بالكلية لان الظاهر أنهم لم يكونوا يخوضون في هذه التدقيقات. الثاني هو قوله تعالى: " هو الاول والآخر " (1) أي في الوجود، ولا يتصور ذلك إلا بانعدام ما سواه، وليس بعد القيامة وفاقا فيكون قبلها، واجيب بأنه يجوز أن _____ (1)

الحديد: 3.